كلمة محافظ البنك عن ماليزيا
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس المحافظين
معالي السيد رئيس البنك الإسلامي للتنمية
السادة المحافظون
الضيوف الموقرون
السيدات والسادة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

- بالنيابة عن حكومة ماليزيا، أسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لحكومة المملكة العربية السعودية على استضافة الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة الساحرة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد الدكتور بندر محمد حمزة حجار، وكذلك إدارة البنك الإسلامي للتنمية وموظفيه على ما بذلوه من جهود دؤوبة في تنظيم هذا الاجتماع السنوي.

- في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، من المتوقع، بحسب تنبؤات صندوق النقد الدولي، أن يزداد النمو العالمي تحسناً ليصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٣,١ في المائة في العام الماضي. ويعود ذلك إلى زيادة الطلب العالمي وتوقع حدوث انتعاش في التجارة في الأسواق الناشئة. وفي حين تواصل الاقتصادات المتقدمة تسجيل نمو إيجابي، لا تزال الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تمثل مركز الثقل بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فقد تؤثر الحمائية المتزايدة في بعض البلدان المتقدمة، وحالات عدم اليقين التي طال أمدها في الأسواق المالية العالمية على الطلب والإنتاج العالميين.

- وبوصف ماليزيا اقتصادا منفتحا للغاية يبلغ إجمالي تجارته زهاء ٣٤٠ بليون دولار، فإنها ليست بمعزل عن التطورات الخارجية. بيد أن ما لدينا من أسس اقتصادية قوية قد مكننا من تجاوز هذه التحديات. وليس من قبيل المصادفة أن ماليزيا ما فتئت تثبت، على مدى عدة عقود، قدرتها على الخروج وهي أكثر قوة من صدمات أسعار السلع

الأساسية والأزمات المالية والتداعيات الناجمة عما يحدث من ارتباكات في أجزاء أخرى من العالم. وقد أدت الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، ولا سيما الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧/١٩٩٨ والأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى إدخال إصلاحات وتحسينات مؤسسية قُصد منها تعزيز النظام المالي وتنويع الاقتصاد ابتغاءَ الحد من مخاطر الاعتماد على أي منتجات أو قطاعات بعينها أو شركاء تجاريين بعينهم.

- وقد أسهمت الإصلاحات المالية الشاملة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ ضريبة السلع والخدمات وترشيد الإعانات، والإمعان في تنويع قاعدة الإيرادات، فضلا عن تعزيز كفاءة الإنجاز في القطاع العام، إسهاما إيجابيا في صمودنا إزاء الصدمات الناتجة عن أسباب خارجية. ونتيجة لذلك، تمكنت ماليزيا من تحقيق نمو بشكل مستمر، مسجلة نموا بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠١٦ واستمرت في تخفيض العجز المالي، كما فعلنا خلال السنوات السبع الماضية، إلى ٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. ويعتبر ما تحقق من مرونة حالياً دليلا على نجاعة الإصلاحات السابقة والتعديلات الهيكلية التي أجرتها الحكومة على مدى العقود الماضية والتي مكنت الاقتصاد الماليزي من مواجهة الصدمات الخارجية والمحلية المتعددة.

أصحاب المعالي،

- لدينا ٥٧ بلدا عضوا يبلغ مجموع سكانها ١,٢٨ بليون نسمة يمثلون ٢١ في المائة من سكان العالم. ونملك أيضا ٥٨,٥٪ من احتياطي النفط الخام في العالم، وننتج ٤١,٥٪ من إجمالي احتياجات النفط العالمي. وتتمثل إمكاناتنا في فئة الشباب الحيوية بين سكاننا، وفي قدرات سوقنا المتنامية التي سجلت تجارتها ١،١٣ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، وفي ثراء الموارد الذي تتمتع به بلداننا الأعضاء. ومع ذلك، بالنظر إلى ما تشهده أسعار السلع الأساسية من تقلبات طال أمدها، ينبغي لنا، بوصفنا تكتل دولي، أن نعمد، بصورة استباقية، إلى تنويع مصادر نمونا بما يتجاوز الاعتماد السلع الأساسية. وفي واقع الأمر، ثمة ما هو أكثر من ذلك مما يجب أن نفعله لزيادة حجم اقتصاداتنا، ولا سيما من حيث التوسع في التجارة الدولية من أجل جني ثمار العولمة على نحو أفضل.
- وتثني ماليزيا على البنك الإسلامي للتنمية لما يدأب عليه من جهود حثيثة للمساعدة على الحد من الفقر وتحسين سبل معيشة الملايين من الناس في البلدان الأعضاء فيه.

ونرحب بالتحول الذي أحدثه البنك وبنهجه الذي يركز على العملاء ويجري التخطيط لتنفيذه على المدى القريب ابتغاءَ الفعالية تحقيقاً لنمو مستدام وشامل للجميع. ومع ذلك، فإن اضطلاع البنك الإسلامي للتنمية بمساعدة فرادى البلدان الأعضاء على تحقيق هذا الهدف سيكون مهمة شاقة إلى حد ما. ومن ثم، فإننا نشجع البنك على مواصلة التعاون مع بنوك التنمية الأخرى المتعددة الأطراف، من أجل توسيع عملية التنمية في بلداننا الأعضاء والتعجيل بها.

- لقد تطور البنك الإسلامي للتنمية على مدى العقود الأربعة الماضية، وأصبح يضطلع بدور مهم، وكذلك تفعل المؤسسات الأعضاء في مجموعته، وهي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات، ومعهد البحوث والتدريب الإسلامي، كل في مجال تخصصه. ومن دواعي سرور ماليزيا أن البنك ما انفك يركز على البنية التحتية فيما يتعلق بالتمويل الإنمائي. ونعتقد أن هذا التركيز المستمر على البنية التحتية يأتي استجابة للطلب الكبير من جانب الدول الأعضاء بغية معالجة عجز البنية التحتية، خاصةً في قطاعي الطاقة والنقل. ونأخذ علما بأداء البنك لعام ٢٠١٦ واعتماده ٢٥٥ عملية بقيمة إجمالية بلغت ١٢,٢ مليار دولار أمريكي. وفي حين أننا ندعم دعماً كاملاً تدخل البنك في الدول الأعضاء متوسطة الدخل، ينبغي أن يضع البنك في اعتباره جميع مخاطر التركيز، وهو ما يظهر في عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. والحال كذلك، فإن الخيار الأفضل هو تنويع عمليات تمويله، والنظر في التمويل المشترك مع المؤسسات المالية الأخرى، أو تشجيع إنشاء مؤسسات مالية غير إنمائية، أو صناديق ثروة سيادية في البلدان الأعضاء للمشاركة في تمويل المشاريع. وبهذه الطريقة، لن يتيح البنك الفرص لتمويل المزيد من مشاريع البنية التحتية في البلدان الأعضاء فحسب، بل يعمل أيضاً على إدارة مخاطره التمويلية والقطاعية. والأهم من ذلك، أن هذا سيشجع على تطوير مؤسسات وطنية أخرى للتمويل الإنمائي على هدى الشريعة، مما سيؤدي إلى تعظيم أسواق رأس المال في البلدان الأعضاء وتوسيعها.
- ونثني على البنك الإسلامي للتنمية لمشاريعه الخاصة بالبنية التحتية غير السيادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبالغ إجماليها ٢,٧ مليار دولار أمريكي.

ومن الممكن زيادة تعزيز تلك المشاريع، بالنظر إلى أن تجربة ماليزيا تبين أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر السرعة والكفاءة في مشاريع التنمية. وفي الوقت نفسه، يؤدي تطوير البنية التحتية أيضا إلى إحداث آثار إيجابية غير مباشرة من خلال سلسلة التوريد، والتوظيف، والتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أيضا أن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له يجب أن ينظروا في المشاركة في مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" التي أطلقتها الصين. وستستفيد بلداننا الأعضاء في مجموعة آسيا الوسطى من هذه المبادرة. وعلى الرغم من أنه قد تكون هناك قيود تعرقل توفر المشاريع الممولة وفقاً للشريعة، فإن منتدى منظمة التعاون الإسلامي في الصين الذي نظمته المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في بكين في ٢٢ مارس ٢٠١٧ ينبئ باهتمام هائل من قبل المستثمرين الصينيين بالاستثمارات القائمة على الشريعة.

الضيوف والمندوبون الموقرون.

- إننا نقف اليوم على أعتاب ثورة تكنولوجية، هي الثورة الصناعية الرابعة التي ستغير تغييرا جذريا طريقة عيشنا وعملنا وطريقة ارتباطنا بعضنا ببعض. إنه عصر الهزة الرقمية، من خلال الأتمتة، وصعود "اقتصاد المشاركة"، وما إلى ذلك من ابتكارات تعتمد على التكنولوجيا من شأنها أن تغير العالم، بل إنها تغير، في الواقع، حياتنا، بطريقة لم نكد نفهمها بعد.

  إن الاقتصاد العالمي آخذ في التحول إلى رقمنة متزايدة، كما أن الاقتصاد الرقمي في العالم آخذ في النمو بمعدل مدهش يبلغ ١٠٪ سنويا، أي أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو الاقتصادي العالمي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن زيادة استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٢٠٪ في بلد ما ستؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ فيه. وستغير هذه التطورات التكنولوجية إلى الأبد المشهد الاقتصادي، على نحو أسرع بكثير مما نتوقعه. وفي الواقع، هذا هو المستوى الذي يتعين علينا ألا نتخلف دونه في جميع الأوقات.

- لقد تبنى الماليزيون بشكل كثيف اقتصاد الإنترنت والتجارة الإلكترونية. وتتولى ماليزيا حاليا قيادة سوق التجارة الإلكترونية في المنطقة، حيث بلغت عائداتها ٢,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥. ومع إطلاق أول منطقة للتجارة الحرة الرقمية في العالم في مارس

٢٠١٧، ستكون ماليزيا بمثابة مركز إقليمي لمناولة طلبات التجارة الإلكترونية، وستصبح أيضاً المركز الإقليمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وللأسواق، وتجارة العلامة الواحدة. و أنشأت ماليزيا، إدراكا منها لأهمية هذا الاتجاه الناشئ، مجموعة تيسير التكنولوجيا المالية (FinTech)، من خلال بنك نيغارا ماليزيا، في يونيو ٢٠١٦، بغية دعم الابتكارات التي من شأنها تحسين نوعية وكفاءة وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية في ماليزيا. علاوة على ذلك، صنعت هيئة الأوراق المالية، الرائدة في منطقة جنوب شرق آسيا، التاريخَ بإضفائها، عام ٢٠١٥، الطابع القانوني على التمويل الجماعي للأسهم، وذلك اعترافاً منها بقدرة مجموعة تيسير التكنولوجيا المالية على تحسين إمكانية الحصول على التمويل. وتلا ذلك أن أصبحت الهيئة أول هيئة تضع إطاراً تنظيمياً للتمويل في ما بين النظراء.

- كما تهيئ الثورة الرقمية أيضا بيئة تمكينية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى في إدرار دخل تجاري بطريقة هائلة من خلال ما يتوفر لها من إمكانية الوصول. وهي تشكل حاليا أداة تستخدمها ماليزيا لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على زيادة دخلها من خلال برامج مثل rezeki-e (كسب الرزق إلكترونيا) و usahawan-e (ريادة الأعمال الإلكترونية). وفي ضوء ذلك، ندعو البنك الإسلامي للتنمية إلى الاستفادة من اقتصاد الإنترنت لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى في البلدان الأعضاء الأقل نموا على الاستفادة من هذه المنصة التجارية باعتبارها وسيلة لاختراق أسواق جديدة لسلعهم وخدماتهم. كما يجب على البنك أن يشجع على تبني المزيد من التكنولوجيات المالية في هذه الاقتصادات إذ إن لها دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي للجميع من خلال جعل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية متاحاً بشكل أكبر للجمهور. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للمستهلكين الذين يعيشون في المناطق الريفية، أو المناطق التي تفتقر إلى بنيات الاقتصاد الحديث.

أصحاب المعالي.

- لن تبرح ماليزيا ثابتة في دعمها للدور الذي يضطلع به البنك، وتتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع البنك ومع البلدان الأعضاء الأخرى. وتعكس مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا بين حكومة ماليزيا ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية التزامنا المستمر، لا سيما في

المجالات الاستراتيجية الأربعة، وهي التعاون في مجال التمويل الإسلامي، وتبادل المعارف والخبرات ما بين البلدان الأعضاء، وتعبئة الموارد، وصناعة المنتجات الحلال.

- بالنيابة عن حكومة ماليزيا، أود أن أتقدم بخالص التهانئ إلى معالي السيد الدكتور بندر وفريقه على ما حققوه مرة أخرى من إنجاز هذا العام. ونتمنى النجاح للبنك، مستهدين في جميع مشاريعنا المستقبلية بهدي الله سبحانه وتعالى.

ونتمنى لكم التوفيق والهداية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.